



## ابن مالك وأثره في بدر الدين بن جماعة

د. سعد عبدالرحمن عثمان سعد

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة درنة، ليبيا

s.othman@uod.edu.ly

## Ibn Malik and His Influence on Badr al-Din ibn Jama'ah

Dr. Saad Abdulrahman Othman Saad

Department of Arabic Language - Faculty of Arts - University of Derna - Libya

تاريخ الاستلام: 2025-10-02، تاريخ القبول: 2025-10-27، تاريخ النشر: 2025-12-25

### الملخص

ترك ابن مالك النحوي الطائي الجياني الأندلسي أثراً حسناً في تلاميذه مثل بدر الدين بن جماعة ، فقد استطاع أن يسir على خطى أستاذه ، وألف الكثير من المؤلفات ، وظهر هذا الأثر في اختيارات ابن جماعة النحوية ، فالمتتبع لكتابه شرح كافية ابن الحاجب يجد أنه استشهد بما استشهد به أستاذه من القراءات والأحاديث، والأبيات ، وتوسيع في الآراء ، كل هذا في بحث كان بعنوان (ابن مالك وأثره في بدر الدين بن جماعة) الذي يتكون من مقدمة اشتملت على نبذة عن الموضوع، وسبب الاختيار ، والدراسات السابقة ، والمنهج المتبع ، وخطة البحث التي تكونت من بحث أول بعنوان: ابن مالك وأثره في اختيار بدر الدين بن جماعة للشوahد النحوية ، ويتكون من ثلاثة مطالب الأول : في القرآن والقراءات والثاني: في الحديث النبوي ، والثالث: في الشواهد الشعرية ، وبحث ثان بعنوان: ابن مالك ، وأثره في اختيار بدر الدين لآراء النحاة، ويتكون من مطلبين الأول: آراء النحاة عند ابن مالك والثاني : آراء النحاة عند بدر الدين ، ثم خاتمة لخصت فيه أهم النتائج .

**الكلمات المفتاحية:** أثر ابن مالك- بدر الدين بن جماعة – الشواهد – آراء النحاة .

### Abstract:

Ibn Malik, the grammarian and al-Ta'i al-Jayyani of Andalusia, left an impact on his students, such as Badr al-Din Ibn Jama'ah. He was able to follow in his teacher's footsteps and authored numerous works. This influence is evident in Ibn Jama'ah's grammatical choices. Examining his book, Sharh Kafi by Ibn al-Hajib, reveals that he testified to the same readings as his teacher. The hadiths, verses, and expansion of opinions, all of this in a research entitled (Ibn Malik and his influence on Badr al-Din Ibn Jama'ah), which consists of an introduction that includes a summary of the topic, the reason for the choice, previous studies, the method followed, and the research plan that consisted of a first section entitled: Ibn Malik and his influence on Badr al-Din Ibn Jama'ah's choice of grammatical evidence, and it consists of three demands: the first: in the Qur'an and readings. The second: on the prophetic hadith, the third: on poetic evidence, and a second section entitled: Ibn Malik and his influence on Badr al-Din's choice of the grammarians' opinions, and it consists of two sections: the first: the grammarians' opinions according to Ibn Malik and the second: the grammarians' opinions according to Badr al-Din, then a conclusion in which I summarize the most important results.

### المقدمة:

قد يترك الإنسان أثراً في بيته ، أو في غيره من الناس ، وهذا الأثر إما أن يكون إيجابياً ، وإما أن يكون سلبياً ، وهو ما واصحان موجودان في حياة الناس ، فمن تربى على الفضيلة تجد الأثر الحسن قد ظهر عليه واضحاً ، ومن تربى على الرذيلة تجده غالباً ما يظهر الأثر السيئ في تصرفاته ، ومن الأثر الحسن ما تركه الأستاذة المخلصون في تلاميذهم ؛ لأن

العلم من مراتع الفضيلة ، وهذا ما نلمسه من أول لقاء كان بين الإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- وبين أبي الأسود الدولي ، فقد وضع الإمام علي للبنات الأولى لعلم النحو ، وترك أثرها في أبي الأسود الدولي ، وهذا هو الحال فيمن جاء بعدهما ، فلابد أن يترك الأستاذ بعض الأثر في تلاميذه ، وليس من الضروري أن يتبع التلميذ أستاذه في كل شيء ، فقد يخالفه في بعض الأمور، ويوافقه في بعضها .

ويبدو أنَّ بدر الدين بن جماعة كان يحترم أستاذه ابن مالك الطائي النحوي ويغتر به ، وما يكرره من كلمة (شيخنا) لتدل على احترام كبير لأستاذه الذي سار على خطاه حتى في المذهب ، فقد اختار ابن مالك المذهب الشافعي عندما استقر في الشام مع أنه كان مالكي المذهب عندما كان في الأندلس ، وكذلك بدر الدين اختار المذهب الشافعي الذي كان سائداً في تلك البلاد تأثراً بأستاذه .

إنَّ هذا الأثر الذي تركه الأستاذ في تلاميذه هو ما شجعني على دراسة بعض هذه الآثار العلمية ، والتي اخترت لها المنهج الاستقرائي التحليلي والمقارن لجمع المادة العلمية عند ابن مالك ، ومقارنتها بما عند بدر الدين حتى يظهر الأثر الذي تركه ابن مالك في تلاميذه ، وقد اعتمدت على أهم كتب ابن مالك ، وهي (التسهيل ، وشرح التسهيل ، وشرح الكافية) ، وكتاب بدر الدين ، وهو (شرح كافية ابن الحاجب) .

ويهدف هذا البحث إلى توضيح الأثر الذي تركه ابن مالك في تلاميذه بالإضافة إلى إثراء المكتبة العربية بمزيد من المعلومات عن ابن مالك وتلاميذه بدر الدين بن جماعة ، كما أنَّ الأهمية تكمن في توفير المعلومات التي تفتح باب البحث لمن أراد أن يطلع على مؤلفات ابن مالك وتلاميذه .

أمَّا عن الدراسات السابقة ، فلم أجد فيما تتوفر لدى من مصادر دراسات سابقة في هذا الموضوع تحديداً ، لكن هناك دراسات كثيرة تحدثت عن أثر ابن مالك منها:

أثر ألفية ابن مالك في التفكير النحوي العربي ، دكتوراه ، عبدالله محمود الجامس ، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ، وأثر ابن مالك في الدراسات الصرفية ، كتاب من تأليف محمد آدم الزاكى ، وأثر ابن مالك في تيسير النحو وتجديده في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة ، دكتوراه لمبروك حاسنى ، جامعة غردية الجزائر ، وغيرها.

وبهذا رأيت أن تكون الخطة على النحو التالي:

المقدمة : تشمل نبذة عن الموضوع ، والمنهج المتبعة ، والدراسات السابقة .

تمهيد : ذكرت فيه نبذة للتعريف بابن مالك ، وبدر الدين بن جماعة .

المبحث الأول: بعنوان ابن مالك ، وأثره في اختيار بدر الدين للشواهد النحوية ، ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:  
المطلب الأول: القرآن الكريم القراءات ، والمطلب الثاني: الحديث النبوي الشريف ، والمطلب الثالث: الشواهد الشعرية

المبحث الثاني: بعنوان ابن مالك ، وأثره في اختيار بدر الدين لآراء النحاة ، ويشتمل على .

المطلب الأول: آراء النحاة عند ابن مالك ، والمطلب الثاني آراء النحاة عند بدر الدين بن جماعة .

خاتمة : لخصت فيها أهم النتائج .

## التمهيد

ابن مالك ت 672 هـ : (هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي) ولد ونشأ في الأندلس ، وتلقى تعليمه فيها ، فأخذ النحو عن ثابتٍ ابن خيار الكلاعي ت 628 هـ ، وقرأ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله المرشاني ت 698 هـ ، وأخذ القراءات عن أبي العباس بن نوار ت 744 هـ ، ثم رحل إلى المشرق لطلب العلم فحط الرحال في مصر ، ثم الحجاز ، ثم

الشام التي استقر فيها ، وتتلمذ ابن يعيش ت 643 هـ ، والسخاوي ت 643 هـ ، وابن عمرون ت 649 هـ ، وغيرهم ، وأصبح بعد ذلك معلماً في أشهر مدارس الشام كالسلطانية أو الظاهرية بحلب ، والعادلية الكبرى بدمشق وغيرها ، وألف الكثير من الكتب منها *النحوية* ، والصرافية ، واللغوية ، القراءات ، وأخذ عنه كثير من طلاب العلم .

[1] المقرى ، 1997 م ، 222/2 ؛ [2] السيوطي ، دت ، 130/1 ؛ [3] ابن شاكر ، 1974 م ، 407/3 ؛ [4] ابن مالك ، 1967 م ، المقدمة ؛ [5] ابن مالك ، 1978 م ، المقدمة .

ومن هؤلاء الطلاب ابن جماعة ت 733 هـ ، وهو : (محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة) اشتهر بالبدر الدين ، وقاضي القضاة ، درس العربية ، والفقه ، والأصول ، والنحو ، والقراءات ، والبيان ، فكان له كثير من الشيوخ في شتى العلوم ، وبهذا يكون ابن جماعة قد اجتمعت له منابع علمية متعددة ، فجعلت منه عالماً وقاضياً ، والمطلع على مؤلفاته التي كانت في علوم القرآن ، والحديث ، والفقه ، وتکلیفه بالقضاء ، والخطابة ، يتبيّن أنّ بدر الدين لم يكن ميالاً للنحو أو الصرف ، يظهر هذا واضحًا في كتبه ، فهو لم يؤلف في النحو إلا كتابين ، أحدهما مطبوع ، والآخر غير موجود ، وحتى هذا المطبوع لم يتتوسّع فيه بدر الدين كما توسيع أستاذه في مؤلفاته *النحوية* والصرافية وغيرهما ، ولم يؤلف في الصرف كتاباً واحداً ، كلّ هذا يدل على أنّ تکلیفه بالخطابة والقضاء أجبراً على أنّ يهتم بالقرآن ، وعلومه ، والحديث النبوی الشريف .

[3] ابن شاكر ، 1974 م ، 407/3 ؛ [6] الصفدي ، 2000 م ، 15/2 ؛ [7] شبهة 1407 هـ ، 280/2 ؛ [8] العكري ، 1986 م ، 184/8 ؛ [9] ابن كثیر ، 1997 م ، 357/18 .

#### المبحث الأول: ابن مالك وأثره في اختيار بدر الدين للشوادر النحوية

##### المطلب الأول: القرآن الكريم

يُعدُّ القرآن الكريم المصدر الأول للاستشهاد عند ابن مالك ، فقد كان حافظاً للقرآن ، وهو على اطّلاع واسع بالقراءات وعلومها ، ومعرفة أصحابها ، ومعرفة المتواتر منها والشَّادَة ، فقال عنه الصَّفَدِي : "كان إماماً في القراءات وعلَّها" [6] الصفدي 2000 م ، 285/3 .

وقال عنه السُّيُوطِي : "أكثر ما يشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب" [2] السيوطي ، دت ، 134/1 ؛ [10] الأفغاني ، دت ، 179/1 .

وهو لا يفرق بين قراءة متواترة وغيرها مادامت موصولة السَّنَد إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو يرفض الاعتماد على شاهد واحد كما هو موجود عند الكوفيين ، كذلك يرفض التأویل الذي يلْجأ إليه البصريون أيضاً ، كما يرفض التَّشَدُّدُ الَّذِي أقام عليه البصريون أحكامهم ، وهذه مخالفة صريحة من ابن مالك للمنهج البصري في تشددِه ، وكذلك المنهج الكوفي في تساهله .

وهو يكثر من القراءات ، ويستدلّ بها على تأييد بعض الآراء أو ردّها سواءً أكانت هذه القراءات متواترة أم كانت من القراءات الشَّادَة ، فهو كما قال عنه السُّيُوطِي يُعتبر من المُتساهلين في الأخذ بكل القراءات ، شأنه في ذلك شأن الكوفيين ، وخلافاً للبصريين الذين منعوا الاستشهاد ببعض القراءات . [11] السيوطي ، 1989 م ، ص 69 .

وفي الحقيقة أنّ ابن مالك لم يأخذ بكل القراءات الشَّادَة ، فقد وضع معياراً يرفض به القراءة الشَّادَة ، فهو يرفضها إذا كانت تؤدي إلى عدم الضَّيْبَط ، ورداءة التَّلَاقَة ، كقوله: "استمر الإهمال في فعل ، لأنَّ الخروج من كسر إلى ضم أثقل من العكس ، وقد ذكر ابن جنّي أنَّ بعض قراء الشَّادَة ، قرأ قوله تعالى: {وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحَبْكِ} الذاريات 7 .

ووجهها بأنّ قال: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالباء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ، فنطق بالباء مضمومة ، وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدَّ على عدم الضَّيْبَط ، ورداءة التَّلَاقَة ، ومن هذا شأنه لم

يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه" [12] ابن مالك ، 1982 م ، 2021/4 ، [13] ابن جني ، 1999 م ، 286/2

وهذا الرَّفضُ من ابن مالك لمثل هذه القراءات يقودنا إلى القول: إنَّ ابن مالك ، وإنَّ خالف السَّابقين في توسيعه بالاستشهاد بالقراءات ، وخاصة الشَّاذَةُ منها ، إلاَّ أَنَّه كان يرفض منها ما يؤدي إلى خلل في القراءة ، ورداةَ التَّلَاوةِ ، فكان يأخذ بالشَّاذَةِ في حدود المستعمل فقط ، ولكنَّه لا يقيس عليه ، وهو بهذا يخالف الكوفيين الذين توسعوا في الشَّاذَةِ ، ويقيسون عليه .

فابنُ مالك خالف البصريين الذين كانوا يرفضون بعض القراءات ، لأنَّها تخالف قواعدهم مع علمهم أنَّ للقراءة سندًا مُثَلًا ، وأنَّها من القراءات السَّبُع ، ولكنَّ ابن مالك اختارها ، فهو يوافق الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة لقوله تعالى: { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ } النساء 1 بجر الأرحام .. [14] ابن مالك ، 1990 م ، 376/3 ؛ [15] الأنباري ، 2003 م ، 379/2 [16] الفراء ، دت ، 252/1 .

واستدلَّ أيضًا بقوله تعالى: { قُلْ قَاتَلُ فِيهِ كَيْرٌ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُ بِهِ وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ } البقرة 217 ، فقال: "فجر المسجد بالعطف على الهاء المجرورة بالباء" [17] ابن مالك ، دت ، ص 53 .

والظاهر أنَّ بدر الدين بن جماعة قد تأثر بأستاده ، فهو يكثر من الاستدلال بالأيات القرآنية ، لكنه لم يتسع في القراءات كما فعل أستاده ، ولعله أراد الاختصار على المفيد والقليل ، ويظهر هذا في قوله في مقدمة كتابه: "هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها ، وفرائد غزير جمعها..." [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 55 .

وهذا هو دينه في كتابه كله حتى أنك تشعر في بعض المواضيع أنَّه لا يقدم شرحاً بل ملخصاً ، فمن القراءات التي استدل بها قراءة أبي جعفر القعقاع بضم الباء وفتح الزاي في (ليجزى) في جواز قيام الجار والمجرور مكان المفعول به مع وجوده ، في قوله تعالى: { قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ } الجاثية 14 .

وهو بهذا اختار مذهب الكوفيين الذي اختاره أستاده ، واستدل بالآية نفسها التي استدل بها أستاده . [14] ابن مالك ، 1990 م ، 128/2 ؛ [19] ابن الجزري ، دت ، 372/2 ؛ [20] الأزهري ، 2000 م ، 1/429 .

وهو يجيز عطف الاسم على الضمير المجرور ، وهو أمر يرفضه البصريون ، ويحيى الكوفيون ، وهو يختار رأي الكوفيين ، وهو الرأي نفسه الذي اختاره أستاده ، ويستدل على ذلك بما استدل به ابن مالك . [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 184 ؛ [14] ابن مالك ، 1990 م ، 276/3

وابن جماعة مع أنه كان حافظاً للقرآن ، واستدل بالقراءات المتواتر منها والشاذ ، إلاَّ أَنَّه لم يوضح رأيه بصرامة فيها بل يغلب عليه النقل والاختصار ، فهو يكتفي بما استدل به أستاده من قراءات ، ولا يتسع في الآراء ، وكذلك الرد .

### المطلب الثاني: الحديث النبوي الشريف

اهتمَّ ابن مالك بالحديث الشريف ، وجعله المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في مصنفاته بالرغم من أنَّ هناك من رفض الاستشهاد بالحديث بحُجَّةَ أَنَّه يجوز روایته بالمعنى ، وأنَّ بعض روایته من الأعاجم ، فابن مالك كان على دراية بعلم الحديث حتى قال عنه المقرئي: "أَمَا الاطِّلَاعُ عَلَى الْحَدِيثِ فَكَانَ فِيهِ آيَةٌ" [1] المقرئي ، 1997 م ، 222/2 ، وقال عنه السيوطي: "كان أمة في الاطِّلَاعِ عَلَى الْحَدِيثِ" [2] السيوطي ، دت ، 134/1

ولسعة علمه صار الاستدلال بالحديث من سمات مذهبة في الْحُوَوْنَ ، فقد وجد في الحديث مادةً لغويةً تخالف ما استقرَّ عند الْحُوَوْنَ من قواعد وأحكام ، فاجتهد في توجيهه أو تأويله أو رده لأقوال غيره بالحديث الشريف.

وبعد ابن مالك إماماً للذين أكثروا من الاستدلال بالحديث الشريف ، وهو بهذا العمل يخالف البصريين الذين رفضوا الاستشهاد بالحديث ، ويختلف أيضاً الكوفيين الذين انصبَّ جُلُّ اهتمامهم بالشِّعْرِ والقرآن ، وما يدلُّ على اهتمام ابن مالك أكثر

من غيره بالحديث الشريف استشهاده بقوله - صلى الله عليه وسلم -: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" [21] .  
البخاري ، 2003 م ، ص 126 .

وجعلها لغة تحل محل لغة أكلوني البراغيث كما في قوله في باب المبتدأ : " ومن قال من العرب يفعلن الزيدان ، ويفعلون الزيدون ، قال هنا: أفاععلن الزيدان؟ ، وأفاعلون الزيدون؟ و كان الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسدا الخبر وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي : " إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة" [14] ابن مالك ، 1990 ، 1/ 273 .

وابن مالك قد يجد الحجارة لغيره في الاستشهاد بالحديث قوله: " وَقَدْ جَاءَ مِنَ السَّمَاعِ مَا يُصْلِحُ أَنْ يَحْتَجَ بِهِ الْكَسَائِيُّ كَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَشْرُفْ يُصْبِكْ سَهْمَ" [22] مسلم ، دت ، ص 924 .

وقوله: " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يُقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْنِنَا بِرِيحِ الْلَّوْمِ" [22] مسلم ، دت ، ص 257 ؛ [23] الإمام مالك ، 2001 م ، ص 42 .

فيمن رواه بالجزم ، ورواية الرفع أكثر ، وحمل ماجاء من ذلك على الإبدال أولى من حمله على الشذوذ" . [14] ابن مالك ، 1990 م ، 44/4 ؛ [12] ابن مالك ، 1982 م ، 1552/3 .

فابن مالك لا يجوز الجزم بعد النهي إلا بشرط صحة المعنى عند دخول ابن الشرطية على لا ، بينما الكسائي أجاز الجزم حتى في عدم صحة المعنى ؛ لأنَّه لا يشترط دخول إِنْ على لا ، ويجوز أيضا النصب ، كما أنَّ سيبويه يميل إلى الرفع والنصب [14] ابن مالك ، 1990 م ، 43/4 ؛ [24] سيبويه ، 1988 م ، 97/3 .

وابن مالك يميل إلى الاختصار في نقل الحديث الذي يستدل به ، فهو يبحث عن دليل يؤيد حجته ، فلذلك قد يكتفي بنقل الحديث بالمعنى ، وبهذا يمكن أن أقول : إن ابن مالك بنى قواعد لغوية من الأحاديث النبوية الشريفة ، ويوضح للحاجة عجزهم عن ذلك ؛ بل يردد عليهم بضعف آرائهم بناءً على القواعد الصحيحة التي استبطها من الأحاديث النبوية الشريفة .

وبدر الدين بن جماعة لم يعجبه في البداية منهج أستاذة في الحديث ، فقال : " قلت يا سيدى هذا الحديث رواته الأعاجم ، ووقع فيه بروايتهم ماتعلم أنه ليس من لفظ الرسول- صلى الله عليه وسلم- فلم يجب بشيء " . [11] السيوطي ، 1989 م ، ص 85 .

ولكنه تراجع عن ذلك ، وسار على نهج أستاذته ، وقد حاولت فيما اطلعت عليه من مصادر ومؤلفات لبدر الدين أن أجده الأسباب التي أدت إلى هذا التغير فلم أجده ، وهو الذي ألف في الحديث مجموعة من المصنفات أشهرها ( المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوى ) الذي ذكر فيه أنواع الحديث المختلفة ، وتحدث عن الحديث الموضوع فقال : " هو المختلق ، وهو شر الضعيف ، وأردى أقسامه ، ولا تحمل روایته مع العلم به في أي معنى كان إلا مع بيان حاله" [25] ابن جماعة ، 1406 هـ، 53/1 .

ومع هذا استشهد بجواز حذف حرف النداء ، بقول الرسول: " اشتدي أزمهة تنفرجي" ، وهذا الحديث ذكره الألباني من الأحاديث الموضوعة . [26] الألباني ، 1992 م ، 412/5 ؛ [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 135 .

وهو نفس الحديث الذي استشهد به ابن مالك في نفس الموضوع ، وهذا يدل على أن بدر الدين قد نقل بعض الموضوعات كما هي من ابن مالك . [14] ابن مالك ، 1990 م ، 387/3 .

وبدر الدين كشيخه تماماً ينقد الحديث بالمعنى ، ويبحث عن قاعدة يستشهد بها ، فهو يستدل بعطف الضمير المرفوع على الاسم ، وهو مارضه البصريون إلا بفاسد في حين أجازه الكوفيون ، واختار بدر الدين ما اختاره ابن مالك ، وهو رأي الكوفيين ، بل أن بدر الدين استدل بما استدل به ابن مالك ؛ [24] سيبويه ، 1988 م ، 378/2 ؛ [27] ابن يعيش ، 2001 م ، 2/ 276 ؛ [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 182 ؛ [17] ابن مالك ، دت ، ص 114 ، فقد استدل بقول علي - رضي الله عنه - : " كنت أسمع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقول: كنت ، وأبوبكر ، وعمر ، وفعت ، وأبوبكر ، وعمر ، وانطلقت

، وأبوبكر ، وعمر" . [21] البخاري ، 3003 م ، ص767 . وقول عمر- رضي الله عنه- : "إني كنت ، وجاز لي من الأنصار فيبني أمية بن زيد ، وهي من عالي المدينة..." . [21] البخاري ، 3003 م ، ص510 . وبهذا يمكن أن أقول: إن بدر الدين تأثر بإساتذة تأثراً كلّاً حتى أللّه نقل بعض الأحاديث حرفيّاً كما هي عند ابن مالك ، بل أنه سار في نفس النهج ، فقد اختار أحاديث منقولة بالمعنى.

### المطلب الثالث: كلام العرب من نثر ومن شعر

ابن مالك يستشهد بلغات العرب كثيرا ، فقد استشهد بلغة ربّيعة في الوقف بإبدال التنوين المنصوب والمرفوع ، والجرور بالسكون ، ولغة بقية العرب ، هي الوقف على المنصوب بالألف ، وينكر لغة الأزد أيضًا ، وهي الوقف على المنصوب بالألف ، وعلى المجرور بالياء ، وعلى المرفوع بالواو ، فيقول: "إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفًا في لغة غير ربّيعة ، ويحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لغة غير الأزد" . [4] ابن مالك ، 1967 م ، ص328 ، [12] ابن مالك ، 1982 م ، 1980/4 .

ويذكر الوقف بالنقل ، وينسبه لخم ، فيقول: "الوقف بالنقل إلى المتحرك لغة لخمية" . [4] ابن مالك ، 1967 م ، ص330 . وابن مالك استشهد بلغات القبائل العربية دون تمييز ؛ لأنّه وثق بأصحابها ، ورأى لغاتهم تمثّل فصيحةً من اللغات لا يمكن إغفالها ، وخاصةً بعد أن رأى بعض اللغات تحمل أدلةً يمكن أن يستعين بها في تقوية رأيه ، أو ردّه لقول مخالف ، كاستدلاله بلغة قضاعة ولخم ، وهما من القبائل التي لم يستشهد بها البصريون ، كقوله: "الأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشدّدة موقوفًا عليها أو مسبوقة بعين ، وهي عجّعة قضاعة" . [4] ابن مالك ، 1967 م ، ص317 .

وحين يتحدث عن مضارع فعل بفتح العين يقول: "ولا تفتح عين مضارع فعل دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية ، بل تكسر أو تضم تخيراً إن لم يُشهد أحد الأمرين أو يلتزم لسبب كالالتزام الكسر عند غيربني عامر فيما فاؤه واو ، وعند الجميع فيما عينه ياء ، وعند غير طيئ فيما لامه ياء وعنه غير حلقية" . [4] ابن مالك ، 1967 م ، ص197 .

وما يميل إليه ابن مالك من المساواة بين القبائل في النقل عنها ، هو المذهب السليم في نظري ، فليست اللغة العربية حكراً على قوم بأعينهم ، وأنّ طبيعة أهلها في التّنقل والترحال تأبى أن تكون لغتهم محصورة في مناطق معينة ، وأنّ اعتزاز العرب بلغتهم كاف لصيانتها ، وليس من العدل أن يفضل الإنسان لغة على أخيه التي انحدرت معها من أصل واحد وشابهتها في النّشأة ، وسايرتها في التّدرج ؛ [11] السيوطي ، 1989 م ، ص107 .

وابن مالك كان يجيد الاستشهاد بكلام العرب ، وكانت لديه مقدرة على نظم الشعر . [10] الأفغاني ، د ت ، ص178 واستشهد بشواهد شعرية لشعراء من مختلف الطبقات من العصر الجاهلي ، ومن المخضرمين ، وكذلك الإسلاميين ، واستشهد أيضاً بأبيات مجهولة القائل ، واستشهد بشعر شعراء خرجوها عن النطاق الرّمني كالمتنبي عندما قال في إعمال لا : "وشتّى إعمالها في معرفة ، في قول النابغة الجعدي - رضي الله عنه:

بَدَّتْ فَقْلَ ذَى وُدِّ فَلَمَا تَبَعَثْهَا تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِي فِي فَوَادِي  
وَخَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا نَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

البيتان من الطويل للنابغة الجعدي . [28] السيوطي 1966 م ، 613/2

وقد حذا المتنبي حذو النابغة ، فقال:

إِذَا جُوْدٌ لَمْ يُرْزَقْ خِلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا مَجْدٌ مَكْسُوبًا وَلَا مَالٌ بِاقِيَا

والقياس على هذا شائع عندي" البيت من الطويل للمتنبي . [14] ابن مالك ، 1990 م ، 377/1 .

وفي اعتقادي أنّ استشهاده بالشعراء الذين خرجوها عن النطاق الزماني الذي حده علماء اللغة ، يأتي تقوية لحجّته في الاستشهاد ، وهذا واضح في استشهاده بشعر المتنبي ، وهو لم يتشدّد كما فعل البصريون في الاستشهاد ، ولم يفرط كما فعل

الковيين ، وهو يشترط العدالة في الرأوي ، والثقة ، والسماع عن العرب فيما ينقله من أشعار ، وخير دليل رده على الكوفيين لعدم وجود راوٍ ثقة ، وعدم السَّماع من العرب ، وما يبدو لي أنَّ ابن مالك لم يأخذ عن الكوفيين إلَّا ما كان موثوقاً منه ، ومحروم القائل ، وكامل الشَّطرين ، والدليل على قول رده على الكوفيين استشهادهم بقول الشاعر:

**ولكُنْتِي مِنْ حُبَّهَا لَعِيْدُ**

البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، [29] الأشموني ، دت ، 238/1.

بقوله: " لا حَجَّةٌ فِيهِ لَشْنُونَهُ ، إِذَا لَيْلَمْ لَهُ تَنَمَّهُ ، وَلَا قَائِلٌ ، وَلَا رَأْوٌ عَدْلٌ يَقُولُ: سَمِعْتَ مَمْنَ يُوثَقُ بِعَرَبِيْتِهِ ، وَالْإِسْتِدَالُ بِمَا هُوَ هَكَذَا فِي غَالِيْةِ الْضُّعْفِ" . [14] ابن مالك ، 1990 م ، 29/2.

وهناك من يرى أنه استشهد بأشعار، لم تكن موجودة في كتب النَّحَاةِ السَّابِقِينَ كقول أبي حيان في تعليقه على إعمال لا عمل ليس فقال: " إعمال لا إعمال ليس قليل جدًا لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لابال له ، والذي يحفظ من ذلك قوله:

**تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِّمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا**

أنشده ابن مالك، ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته" .

البيت من الطويل ، لا يعرف قائله . [30] ابن هشام ، 1979 م ، 1/286. ، [31] أبو حيان ، 2001 م ، 2/96.

واستشهد بجواز تقديم الفاعل الملتبس بضمير ، والنَّحَاةِ يمنعون ذلك بقول الشاعر:

**وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهَرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجَدَهُ الدَّهَرَ مُطْعَمًا**

وهذا البيت من الطويل لحسان بن ثابت ، [14] ابن مالك ، 1990 م ، 1/161. ، [29] الأشموني ، دت ، 1/318.

واستشهد باستعمال ما ومهما ظرفين بينما النَّحَاةِ يرون بلزم التجريد من الظرفية بقول الشاعر :

**فَمَا تَحْيَ لَا تَسْأَمْ حَيَاةً وَإِنْ تَمُتْ فَلَا خَيْرٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعِيشُ أَجْمَعًا**

هذا البيت من الطويل لعبد الله بن الزبير ، [14] ابن مالك ، 1990 م ، 4/69. ، [29] الأشموني ، دت ، 2/322.

وفي تسكين الخاء من كلمة أخ استدل بقول رجل من طيء :

**مَا الْمُرْءُ أَخْوَكَ إِنْ لَمْ تَنْفِهِ وَرَزَا عِنْدَ الْكَرِيْهَةِ مِعْوَانًا عَلَى النُّؤُبِ**

وهذا الـيت من البسيط : [14] ابن مالك 1990 م ، 1/45.

والظاهر أنَّ بدر الدين قد تأثر بأستاذه في الاستشهاد بأقوال العرب ، لهذا نراه يذكر لغات العرب دون تمييز بينها ، فهو يستعين بكلام العرب في رده على ابن الحاجب الذي يرى أن سرواله تجمع على سراويل ، وهو يرفض ما استدل به خالد الأزهري من أبيات ؛ لأنها غير مسموعة عن العرب أو مشكوكه النقل بقوله: " وقولهم : عربي جمع سرواله تقديرًا غير صحيح نقلًا ولا معنى ، أما نقلًا فلأنه لم يسمع عن العرب ، وقد أخذ على الأزهري نقله قول الشاعر :

**عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعْطِفِ**

وقيل لعله نقله عن القرامطة الذين عاصروه " [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 80.

وهذا الـيت من المتقارب ، لا يعرف قائله ؛ [32] المبرد ، دت ، 3/345. ، [27] ابن يعيش ، 2001 م ، 1/182.

ويذكر الأبيات الشعرية من شعراء الجاهلية ، ومن المخضرمين ، ومن المسلمين ، وقد يذكر القائل ، وهو الأكثر ، وقد لا يذكر القائل ، وقد يذكر شطر البيت ، وهو في استشهاده يريد تقوية حجته للآراء التي اختارها أو للآراء التي يرفضها ، وهو يهتم بالشاهد أكثر من اهتمامه بالقائل ، فقد اعتبر بيت مجاهول القائل من أجود أنواع الشعر عند حديثه عن لا النافية بقوله: " أجود شاهد على هذه مما لا يقبل تأويلاً قول الشاعر:

**تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِّمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا**

[18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 118]

وهو يختار رأي الكوفيين في أن سوى وسواء اسمان يعربان حسب موقعهما في الجملة مثلهما مثل غير ، وهذا هو اختيار ابن مالك أيضا حتى أنه استشهد بنفس الأبيات التي استشهد بها ابن مالك .

[18] ابن جماعة، 2000م، ص162 ؛ [14] ابن مالك ، 1990 م ، 315/2.

وكثيرا ما يستشهد بدر الدين بما استشهد به ابن مالك ، فهو يذكر قول ابن مالك في أنَّ كان لها مصدر يعمل عملها ، ويستشهد بنفس البيت الذي استشهد به ابن مالك بقوله: " قال شيخنا : المختار عندي أن لها مصدر يعمل عملها ، ويقوم مقامها ، إلا أنه لا يستعمل مؤكداً بل عاملاً فقط

**بَيْذِلِ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَّى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ "**

البيت من الطويل لا يعرف قائله ؛ [14] ابن مالك ، 1990م ، 339/1 ؛ [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص308 .

وقد يستدل بدر الدين ببيت مجهول القائل ، وغير موجود عند النحاة الآخرين ، كما هو الحال عند حديثه عن خبر الجملة الاسمية ، استشهد بقول الشاعر :

**يَدَاهُ هَذِي حِيَا لِلنَّاسِ قَاطِبَةً وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِي الْأَخْرَى لَهُ الطَّفَرُ**

[18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص104

و عند حديثه عن كان وأخواتها استشهد بقول الشاعر :

**وَمَاشِيَّهُ إِذَا فَسَدَ تَحُولُّهُ غَيْرِهِ رَشَدًا**

**رَزْكَيَّ الْعَرْقِ وَالَّدِهِ وَلَكِنْ بَيْسَ مَاوِلَدِ**

البيتان من الوافر ، ولم يعرف قائلهما ؛ [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 306

وقد يستدل ببيت لا يستقيم وزنه ، ولا يعرف قائله ك قوله :

**لَيْتَ شِعْرِيْ نُعَمَّى أَتْرُضَيْنَ مَنْ يَهْوَاهُ أَمْنٌ يُغْرِيْكَ بِالشَّنَآنِ**

[18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 354

وقد يستشهد ببيت غير مفهوم كقول الشاعر :

**وَمُحَمَّدٌ بَذْلِي لَهُ مُعْتَفٌ كَمَا ذَمَّ مَنْ يَعْتَقِبُهُ الْتَّنِيمَا**

البيت من المقارب [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 88

**الباحث الثاني : أثر ابن مالك في اختيار بدر الدين لآراء النحاة**

**المطلب الأول: الآراء النحوية عند ابن مالك**

يكثُر ابن مالك من آراء النحاة في كتبه عامة ، وشرح التسهيل خاصة ، فلا تكاد تمر صفحة من صفحات كتبه إلا وتجد بها آراء مختلفة من البصريين والكوفيين ، والبغداديين ، والساميين ، والمصريين ، والأندلسيين ، وهو في عرضه لهذه الآراء يختار منها ما يتاسب مع رأيه لتقويته أو تأييده لبعض الآراء ، ويختار منها ما يعيشه على رفضه لبعض الآراء الأخرى ، وقد لا تتعجبه بعض الآراء فيرفضها من غير الاستعانة بهذا الرأي أو ذاك ، وأكثر الآراء التي ذكرها في كتبه هي آراء سيبويه وكتابه ، فهو يعتبر كتاب سيبويه المصدر الأول للآراء ، فهو يوافق الخليل في أنَّ (أَل) هي الألف واللام بقوله: " على أنَّ الصحيح عندي قول الخليل" [14] ابن مالك ، 1990م ، 254/1.

ولكنه خالف الخليل ويونس اللذان يريان أن أي الموصولة معربة ، بينما ابن مالك يرى أنها مبنية على الضم ، [15] الأنباري ، 2003م ، 208/2 ؛ [14] ابن مالك ، 1990 م ، 1/208 .

وهو يوافق سيبويه والأخفش في حذف نون الرفع عند اجتماعها مع نون الواقية [14] ابن مالك ، 1990 ، 52/1

وهو يختار رأي سيبويه في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء [14] ابن مالك ، 1990م ، 270/1 . وخالف سيبويه في تقديم خبر ليس عليها ، [24] سيبويه 1988م ، 55/1 ؛ [14] ابن مالك ، 1990م ، 351/1 . وخالفه في حذف نون كان عند الجزم ، فعند سيبويه إذا جاء بعدها ساكن تحذف ، وابن مالك لا يوافق على الحذف ، [14] ابن مالك ، 1990م ، 366/1 .

وخالف سيبويه الذي منع الجمع بين التمييز ، وإظهار الفاعل في باب نعم وبئس ، واختار رأي المبرد الذي أجاز ذلك . [14] ابن مالك ، 1990م ، 14/3 .

وهو يخالف الكسائي الذي أجاز رفع المعطوف بعد إن إذا وقع قبل الخبر ، [14] ابن مالك ، 1990م ، 51/2 . وخالف الكسائي الذي يرى بتصغير اسم الفاعل ، [14] ابن مالك ، 1990م ، 74/3 . وخالف المبرد الذي يرى أن الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، [32] المبرد ، دت ، 126/4 ؛ [14] ابن مالك ، 1990م ، 271/1 ؛ [29] الأشموني ، دت ، 149/1 .

#### المطلب الثاني: الآراء النحوية عند بدر الدين بن جماعة

آراء النحواء في كتاب شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة كثيرة ، وهذا يعني أن بدر الدين بن جماعة قد تأثر بأستاذه في عرضه للآراء ، فهو قد يذكر الرأي فقط ، قوله عند حديثه عن الجزم في جواب الشرط: "ذهب الخليل وسيبوه أن الجزم في أوجبة هذه الأشياء يتضمنها معنى الشرط لا بحرف شرط وشرط مقدر..." [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص294 .

و عند حديثه على تقديم الخبر في الأفعال الناقصة المنافية بما بين أن البصريين لا يجيزون ذلك ، والkovيون أجازوه إلا في دام ، وابن كيسان مع أنه وافق البصريين في أن ما لها الصداره إلا أنه أجاز تقديم الخبر ، [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص314 .

ونقل قول ابن الحاجب في أفعال المدح والذم ، وأن الفاعل يكون معرفاً بأو مضاف إلى المعرف بأو نكرة ، ويعرف تمييزاً ، أو كلمة ما أو من الموصولتين ، لكن بدر الدين زاد أن الكسائي ذكر قوله للعرب يكون الفاعل فيه ضميراً متصلة : "نقل الكسائي عن العرب مررت ببيوت نعموا بيوتا" [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص323 .

وابن الحاجب يذكر المخصوص ، وأنه يعرب مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبر أو يعرب خبر لمبتدأ مذوف ، غير أن بدر الدين بين أن ابن عصفور له رأي آخر ، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ مذوف الخبر ، [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص323 .

وقد يرجح أحد الرأيين أو يرفضه قوله : "هات و تعال فعلاً أمر ، وليس باسمي فعل كقول الزمخشري والفارسي" [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص296 .

و عند حديثه عن لن بين رأي الزمخشري ، وذكر القول نفسه الذي ذكره ابن مالك عند الزمخشري في لن ، [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص277 ؛ [14] ابن مالك ، 1990م ، 14/4 .

ويذكر رأي سيبويه في سوى وسواء ، فهما عند سيبويه منصوبان على الظرفية ، و عند الكوفيين معربان كغير ، وهو مالختاره ، وهذا هو الرأي نفسه الذي اختاره ابن مالك ، [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص161 ؛ [14] ابن مالك ، 1990م ، 315/2 .

وهو لا ينكر فضل أستاذه ، فقد بين أن كل ما قيده في كتابه ، هو من ابن مالك بقوله : "مما قيده من شيخنا حجة العرب الإمام العابد الناسك...وأنا من الله أطلب ، وإلى كرمه أرحب في تكميل جمعه بعموم نفعه ، وجعله خالصاً لوجه الله " [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 55 .

ويذكر خيارات ابن مالك من دون أن يعرض عليها، فعند حديثه عن كان ، قال: "قال شيخنا المختار عندي أنَّ لها مصدراً يعمل عملها ، ويقوم مقامها إلا أنه لا يستعمل مؤكداً بل عاملاً فقط ... " [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص 308 ، قوله: ليجزي قوماً فنصب المفعول به ، وأقام الجار وال مجرور مقام الفاعل ، وهو مذهب الأخفش والkovfion ، قال شيخنا ، وبه أقول" [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 96.

وقد ينقل في كتابه نفس الآراء التي ذكرها ابن مالك قوله: " يقدر للكسائي فيما يصح معناه ... لاتشرف يصبك سهم " [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص 295 .

وقد يستعين بشيخه في بعض الأمور قوله: " هذا ضابط حسن عرضته على شيخنا قارنضاه " [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص 297 .

وقد لاينكر المصدر الذي أخذ منه الرأي ، وهو كثير، وقد يذكره ، وهو قليل ، قوله: " ذكره أبو علي في الإغفال " [18] ابن جماعة ، 2000م ، ص 274 ، قوله: " حكاها الأخفش في كتاب المعاني " [18] ابن جماعة ، 2000 م ، ص 349 .

## الخاتمة

1- ليس من الضروري أن يلتزم التلميذ بكل ما يأخذه عن أستاده ، فقد يأخذ بعضها ، أو يترك بعضها ، وقد يخالفه في كثير من الآراء أو يوافقه ، وهذا هو دين بدر الدين بن جماعة مع أستاده ابن مالك الطائي مع أنَّه يرجع الفضل في كل مكتبه في كتابه إلى أستاده ، ويظهر هذا في كثرة نقله من ابن مالك والالتزام بآرائه

2- ابن مالك توسيع في الاستشهاد بالقراءات القرآنية غير أنَّ بدر الدين مع أنَّه أكثر من الاستشهاد بالأيات القرآنية إلا أنَّه آثر الاختصار في القراءات القرآنية ، فلم يتسع في ذكر وجوه القراءات وأصحابها ، ويؤيد بعضها أو يرفض غيرها .

3- ابن مالك توسيع في الاستشهاد بالحديث الشريف ، وإن كان مرويًّا بالمعنى ، وهذا مسار عليه بدر الدين مع أنه خالف أستاده في البداية في الاستشهاد بالحديث المروي بالمعنى .

4- توسيع ابن مالك في الاستشهاد بالأبيات الشعرية ولغات العرب ، وهذا مسار عليه بدر الدين حتى أنه استشهد بأبيات مجاهلة القائل ، أو غير موجودة عند من سبقوه ، وقد يكون الشاهد مخالف لبحور الشعر المعروفة .

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

[1] - المقرى ، شهاب الدين أحمد بن محمد ، نفح الطيب من غصن الأنداس الرطيب ، تج إحسان عباس ، نشر دار صادر بيروت ، الطبعة الثانية .

[2] - السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين ، دت ، يغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تج محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر المكتبة العصرية بيروت .

[3] - ابن شاكر ، محمد بن شاكر ، 1974م ، فوات الوفيات ، تج إحسان عباس ، نشر دار صادر بيروت الطبعة الأولى .

[4] - ابن مالك ، جمال الدين أبو عبدالله محمد ، 1967م ، تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد ، تج محمد كامل بركات ، نشر دار الكتاب العربي القاهرة .

[5] - ابن مالك ، جمال الدين أبو عبدالله محمد ، 1978 م شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تج عدنان عبدالرحمن الدورى مطبعة العانى بغداد .

[6] - الصنفدي ، صلاح الدين خليل بن أبيك ، 2000م ، الوافى بالوفيات ، تج أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، نشر دار إحياء التراث بيروت .

[7] - شهبه ، ابن قاضي شهبه ، 1407 هج ، طبقات الشافعية ، تتح دالحافظ عبد العليم خان ، نشر عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى .

[8] - العكري ، عبدالحي بن أحمد العكري ، 1986 م ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تتح محمود أرناؤوط ، نشر دار ابن كثير دمشق ، الطبعة الأولى .

[9] - ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ، 1997 م ، البداية والنهاية ، تتح عبدالله عبد المحسن ، نشر دار هجر للطباعة ، الطبعة الأولى .

[10] - الألغاني ، سعيد بن محمد بن أحمد ، د ت ، من تاريخ النحو العربي ، نشر مكتبة الفلاح .

[11] - السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين ، 1989 م ، الاقتراح في أصول النحو وجده ، حققه ، وشرحه دكتور محمود فجال ، نشر دار الفلم دمشق الطبعة الأولى .

[12] - ابن مالك ، جمال الدين أبو عبدالله محمد ، 1982 م ، شرح الكافية الشافعية ، تتح عبد المنعم أحمد هريري ، نشر دار التراث القاهرة الطبعة الأولى .

[13] - ابن جني ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، 1999 م ، المحتسب في تبيين وجوه القراءات ، نشر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

[14] - ابن مالك ، جمال الدين أبو عبدالله محمد ، 1990 م ، شرح التسهيل ، تتح عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي ، نشر هجر للطباعة ، الطبعة الأولى .

[15] - الأنباري ، عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، 2003 م ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، نشر المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى .

[16] - الفراء ، أبو زكريا أحمد الفراء ، د ت ، معانى القرآن ، تتح أحمد يوسف وأخرين ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الطبعة الأولى .

[17] - ابن مالك ، جمال الدين أبو عبدالله محمد ، د ت ، شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح ، تتح ، محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر عالم الكتب بيروت .

[18] - ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم بن جماعة ، 2000 م ، شرح كافية ابن الحاجب ، تتح وتعليق دكتور محمد محمد داود ، نشر دار المنار القاهرة .

[19] - ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير ، د ت ، النشر في القراءات العشر ، تتح محمد علي الضباع ، نشر المطبعة التجارية الكبرى .

[20] - الأزهري ، خالد بن عبدالله الأزهري ، 2000 م ، شرح التصريح على التوضيح ، نشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى .

[21] - البخاري ، محمد بن إسماعيلالمعروف بالبخاري ، 2003 م ، صحيح البخاري ، حقق أصوله ووثق نصوصه وضبطه عبدالرؤوف سعد ، نشر مكتبة الإيمان المنصورة .

[22] - مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحاج ، د ت ، صحيح مسلم ، نشر مطبعة الإيمان المنصورة .

[23] - الإمام مالك ، مالك بن أنس ، 2001 م ، الموطأ ، تتح وخرج أحاديثه ، كامل محمد عويضة ، دار التقوى القاهرة ، الطبعة الأولى .

[24] - سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، 1988 م ، الكتاب ، تتح عبدالسلام هارون ، نشر مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الثالثة .

[25] - ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم بن جماعة ، 1406 هج ، المنهل الروى في مختصر علوم الحديث ، تحرير محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، نشر دار الفكر رمضان الطبعة الثانية .

[26] - الألباني ، محمد ناصر الدين ، 1992 م ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، نشر دار المعارف الرياض الطبعة الأولى .

[27] - ابن يعيش ، ابن يعيش بن علي ، 2001 م ، شرح مفصل الزمخشري ، قدم له دكتور أميل يعقوب ، نشر دار الكتب .

[28] - السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، 1966 م ، شرح شواهد المفتي ، وقف على طبعه وعلى حواشيه أحمد ظافر كجمان ، طبع دمشق .

[29] - الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى ، دة ، شرح ألفية ابن مالك ، الطبعة الأولى ، نشر دار الكتب العلمية بيروت .

[30] - ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين ، 1979 م ، أوضح المسالك لألفية ابن مالك ، تحرير محمد محيي الدين ، نشر دار الجيل بيروت ، الطبعة الخامسة .

[31] - أبو حيان ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، 2001 م ، تفسير البحر المحيط ، تحرير الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، وآخرين ، نشر دار الكتب العلمية بيروت .

[32] - المبرد ، محمد بن يزيد ، دة ، المقتضب ، تحرير محمد عبدالخالق عظيمة ، نشر عالم الكتب بيروت لبنان .